

## الفصل العاشر (المحور)

# تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصادات العربية

### نظرة عامة

تستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. فبالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصادات البلدان المستهلكة، يؤثر البترول بشكل حاسم في اقتصادات البلدان المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتتسم سوق البترول العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضاً بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات والتي اكتسبت دوراً متزايداً خلال السنوات الأخيرة.

وتقوم الدول العربية المنتجة للبترول بدور بارز ومهم في التأثير على السوق البترولية العالمية من خلال عضويتها في منظمة أوبك بفضل ما تمتلكه من احتياطات نفطية وغازية هائلة، وباستحواذها على جزء كبير من الإنتاج العالمي. ولا يقتصر تأثير الدول العربية النفطية على مجريات السوق البترولية العالمية في الوقت الحاضر فحسب بل يتعداه لتظل عنصر فاعل ومؤثر في تلك السوق، بفضل تزايد اعتماد الدول المستهلكة للطاقة على بترولها في المستقبل. ويحمل الوضع المتميز للدول العربية في سوق البترول العالمية تجاه شعوبها مسؤوليات جسام على المستوى المحلي، وتتمثل في ضرورة تنمية قطاع الطاقة المحلي، واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل في تنمية اقتصاداتها التي تعتمد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للدخل. كما على الدول العربية العمل على تنويع مصادر دخلها قدر الإمكان، وتوظيف الأموال التي تجنيها من عوائد صادراتها النفطية خلال الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط ارتفاعات كبيرة في برامج تنموية واضحة المعالم.

و يناط بالدول العربية المنتجة للبترول أيضاً مهمة أخرى، وهي تعزيز التعاون وتوطيده مع الدول العربية الأخرى غير المنتجة للبترول، وذلك من خلال تقديم العون اللازم لتطوير اقتصادات تلك الدول من القيام باستثمارات مناسبة في تلك الدول وخصوصاً خلال الفترات التي تحقق فيها الدول العربية المنتجة فوائض كبيرة. وتوفر صناعة البترول فرصاً للتعاون العربي المشترك من خلال تأسيس شركات مشتركة وإقامة مشاريع مشتركة تعمل بمجملها على تحقيق الأهداف المنشودة من هذا التعاون.

ويبدأ الفصل باستعراض تطور سوق البترول العالمية، والمحددات الرئيسية لتلك السوق من طلب وعرض ومخزون، والتحديات التي تشكلها السوق بالنسبة للدول المنتجة للنفط، يلي ذلك استعراض لموقع الدول العربية في سوق البترول العالمية، ثم التطرق بشئ من التفصيل لقنوات تأثير سوق البترول العالمية على اقتصادات الدول العربية المنتجة للبترول والدول العربية المستهلكة له، مختتماً بإبراز دور البترول في تعزيز التعاون الإقتصادي بين الدول العربية.

### تطور سوق البترول العالمية ومحدداتها الرئيسية<sup>(1)</sup>

مرت سوق البترول العالمية بمراحل تنظيمية مختلفة منذ إنشائها، وقد اتسمت كل منها بسمات اختلفت عن سابقتها ابتداءً باحتكار عدد محدود من الشركات البترولية الكبرى لمراحل الصناعة المختلفة وبالتالي سيطرتها على السوق البترولية العالمية بشكل عام، ثم أخذت الدول المنتجة للبترول، بما في ذلك الدول العربية، زمام التأثير على تنظيم السوق البترولية من خلال منظمة أوبك وذلك عبر تبني استراتيجيات مختلفة تطلبتها كل مرحلة من مراحل التطور للسوق وما ساد فيها من عوامل عديدة كان لها الأثر البين على محددات السوق الرئيسية من طلب وعرض ومخزون وأسعار.

#### تطور سوق البترول العالمية: نظرة تاريخية

تتسم صناعة البترول العالمية بكثافة التكاليف الرأسمالية في مراحلها المختلفة، ابتداءً من الاستكشاف ومرورا بالإنتاج وانتهاءً بالتصنيع والتسويق، وبسبب أهمية النفط كسلعة إستراتيجية ودوره المهم في الإقتصاد العالمي وتأثيره على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد لاقت مسألة تنظيم السوق النفطية وإدارتها أهمية بالغة، منذ بداية الصناعات النفطية. ولم تنفرد الدول المنتجة بأمر تنظيم السوق، من خلال منظمة أوبك، بل شمل ذلك أيضاً الدول المستهلكة، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال توظيف كافة الأدوات والوسائل المتاحة، كما هو الحال في استخدام المخزون النفطي الاستراتيجي الأمريكي خلال الفترات التي شهدت شحاً في الإمدادات. وقد لعبت الدول العربية المنتجة الرئيسية للنفط دوراً بارزاً ومهماً للتأثير في تنظيم السوق النفطية من خلال تأثيرها الفاعل داخل منظمة أوبك وامتلاكها الجزء الأكبر من الطاقات الإنتاجية الفائضة في العالم. ويمكن تقسيم فترات تنظيم السوق النفطية إلى مرحلتين رئيسيتين وهما فترة ما قبل عام 1973، والفترة التي تلتها.

إتسمت فترة ما قبل عام 1973 بسيطرة شركات النفط العالمية الكبرى، فبعد اكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة في ثلاثينيات القرن الماضي في مناطق خارج الولايات المتحدة، وبالأخص في فنزويلا ومنطقة الشرق الأوسط، تقلصت أهمية النفط الأمريكي في السوق النفطية العالمية وبدأت مرحلة جديدة من احتكار مجموعة قليلة من الشركات العالمية النفطية الكبرى ذات التكامل الرأسي للسوق النفطية العالمية سميت بـ "الأخوات السبع"، وهي خمس شركات أمريكية:

(1) المرجع: د. ماجد المنيف، "التطورات الحالية والمستقبلية في أسواق النفط العالمية"، محاضرة مقدمة إلى الملتقى الحادي والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة أوبك، مارس 2011.

ستاندرد أويل أوف نيوجرسي (أكسون)، تكساكو، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (شيفرون)، موبيل، غلف، وشركتان أوروبيتان وهما بي بي وشل. إلا أن دور تلك الشركات أخذ في التقلص التدريجي بالأخص بعد الاكتشافات النفطية الجديدة التي تحققت في مناطق أخرى من العالم وظهور عدد من شركات النفط المستقلة الجديدة، والذي كان بمثابة تهديد للميزة الاحتكارية التي تمتعت بها الشركات النفطية الكبرى لفترة طويلة من الزمن، والذي كان بدوره أحد الأسباب الهامة وراء قيام منظمة أوبك.

واستعادت دول أوبك سيطرتها على ثرواتها النفطية من خلال عمليات التأميم المباشر في بعض الدول أو من خلال دخول حكومات الدول المنتجة شريكاً في امتلاك أصول الشركات العاملة في أراضيها، وما يتبع ذلك من حصولها على دور في قراراتها. ويمكن القول بأنه حتى خلال فترة سيطرة الشركات الكبرى على الصناعة النفطية العالمية كان للدول العربية المنتجة للنفط منفردة أو من خلال منظمة أوبك، دور في السوق النفطية من خلال ضغوطاتها على الشركات المذكورة.

وبالنسبة لفترة ما بعد عام 1973، فقد بدأت بقيام بلدان أوبك، ومن ضمنها الدول العربية، بعملية تنظيم السوق بشكل مباشر بعد التعديل الجذري في ميزان القوى ما بين الشركات النفطية العاملة وحكومات دول أوبك بعد أن أخذت تلك الحكومات على عاتقها مسؤولية تحديد أسعار نفوطها وقيام منظمة أوبك بدور المنسق بالنسبة لمستوى تلك الأسعار التي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين بـ " الأسعار الرسمية".

مرت منظمة أوبك بمراحل مختلفة في علاقتها بالسوق، حيث أن التغييرات الجذرية التي طرأت على سوق النفط العالمية منذ ذلك الوقت دفعت دول المنظمة إلى إجراء تغييرات في أسلوب مقاربتها للسوق بطريقة تتناسب والظروف السائدة في كل مرحلة. فخلال الفترة 1973-1982، اتبعت دول أوبك في إدارتها للسوق إستراتيجية الدفاع عن الأسعار حيث كانت تحدد سعراً ثابتاً لنفط الإشارة (الخام العربي الخفيف السعودي) ويتم تحديد أسعار النفوط الأخرى على أساس الفروقات عن سعر نفط الإشارة، وتسويق الكمية المطلوبة عند ذلك السعر. وخلال الفترة 1982-1985 تبنت دول أوبك إستراتيجية جديدة في إدارتها للسوق للدفاع عن السعر، تعتمد على تحديد سقف إنتاجي للمنظمة وحصص إنتاجية للدول الأعضاء فيها، بالإضافة إلى استمرارها في تحديد الأسعار. إلا أن دول المنظمة لم تتمكن من المحافظة على سقف الإنتاج، ما اضطر المنظمة إلى اتخاذ تخفيضات متتالية في السقف الإنتاجي وبالتالي تقلصت حصتها في السوق.

ولجأت المنظمة منذ نهاية عام 1987 إلى تبني إستراتيجية الدفاع عن حصتها في السوق وقامت بتحديد سقف الإنتاج الكلي للمنظمة وتوزيعه حصصاً على الدول الأعضاء كأداة في إدارتها للسوق تاركة مسألة تحديد الأسعار لعوامل العرض والطلب في السوق، والذي كان مطلباً رئيسياً للدول الصناعية التي اعتبرت أوبك "كارتيلاً مبتزاً" للدول المستهلكة. في حين لم تعتبر تلك الدول تحالف الأخوات السبع وتثبيتها أسعاراً متدنية للنفط الخام حتى فترة السبعينات، إبتزازاً للدول المالكة للاحتياطيات. وبعد انهيار الأسعار في عام 1986، تبنت دول المنظمة إستراتيجية وضع سعر مستهدف ليس لنوع واحد من النفط، بل لمتوسط أسعار عدة خامات والذي سمي بـ "سلة خامات أوبك" مع ترك تحديد سعر كل خام لعوامل السوق وتبني آلية تحديد سقف وحصص للإنتاج للوصول إلى السعر المستهدف.

وتعتبر الفترة 1998-2000 بمثابة فترة البحث عن استقرار لسوق النفط العالمية بعد الأزمة المالية الآسيوية حيث كان الهدف من إستراتيجية أوبك خلال تلك الفترة هو إعادة رفع الأسعار إلى مستويات معقولة ومقبولة. كما بدأت أوبك أيضاً بتفعيل الحوار مع الدول المستهلكة بعد أن تم تجاوز مرحلة المجابهة مع تلك الدول ممثلة بوكالة الطاقة الدولية. وبعد تحسن الأسعار في عام 1999، قامت أوبك بإتباع سياسات متوسطة وبعيدة الأمد معتمدة على آليات السوق واعتمدت إستراتيجية الدفاع عن السعر ولكن بطريقة مختلفة مثلت بمجملها تحولاً نوعياً في سلوكية أوبك في إدارتها للسوق عرفت باتفاقية النطاق السعري (Price Band) تتلخص بوضع حدين أعلى وأدنى لسعر البرميل الواحد المصدر من سلة أوبك (22-28 دولار/برميل) مع آلية جديدة للدفاع عن سعر النفط لضمان استقراره في السوق عند الحدين الأعلى والأدنى معتمدة على تغيير حجم إنتاج النفط في البلدان الأعضاء.

وخلال المرحلة التي شهدت الأسعار العالية المذكورة في سوق النفط العالمي، بذلت الدول العربية الأعضاء في أوبك أقصى جهودها بصورة منفردة أو ضمن الإطار الجماعي لمنظمة أوبك لتهدئة السوق وتخفيض الأسعار إلى مستويات مناسبة لكل من الدول المنتجة والمستهلكة وأكدت خلال مناسبات عديدة عن استعدادها لتزويد السوق بما تحتاجه من إمدادات نفطية. وفي هذا المجال، دخلت الدول العربية الأعضاء باستثمارات هائلة في مجال توسيع طاقتها الإنتاجية بالإضافة إلى دخول بعضها في استثمارات كبيرة في مجال توسيع طاقتها التكريرية في الداخل والخارج لتخفيف حالة الاختناق في قطاع التكرير.

ومن المتوقع أن يتأثر تنظيم السوق المستقبلي بعوامل عديدة مرتبطة بتطورات الطلب العالمي على النفط على الأمد البعيد، وسياسة الدول المستهلكة فيما يخص البدائل لنفوط أوبك، والجوانب البيئية، والإنتاج من دول خارج أوبك وسياسات بلدان أوبك فيما يخص زيادة الطاقات الإنتاجية، واستخدامها ومدى الانسجام فيما بين تلك البلدان.

### محددات سوق البترول العالمية

يمكن تحديد المحددات الرئيسية للسوق البترولية العالمية في الطلب العالمي على البترول و الكميات المعروضة منه، ومستويات المخزون، و تفاعل تلك العناصر، فضلا عن عدد من العوامل الأخرى، التي كلها تنعكس على مستويات الأسعار .

**الطلب العالمي:** يعرف الطلب على البترول بأنه طلب "مشتق" من الطلب على السلع والخدمات. وبشكل عام يعتمد الطلب على النفط على معدلات النمو السكاني والإقتصادي وعلى أسعار النفط وأسعار مصادر الطاقة البديلة إضافة لتأثير سياسات ترشيد الإستهلاك في القطاعات المستهلكة للنفط سواء قطاع النقل أو القطاع الصناعي أو قطاع توليد الكهرباء. وقد تطور الطلب على النفط وتنوعت استخداماته خلال القرن الماضي حيث ظل محافظاً على حصة تزيد عن ثلث إجمالي الطاقة المستهلكة عالمياً، فبينما كانت حصة النفط تشكل 39.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة لعام 1990 وصلت إلى 36.3 في المائة في عام 2010، بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها عند 47 في المائة في منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي.

وكانت أكثر المراحل حرجاً في الطلب على النفط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي، عندما حدث شبه انفصام بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو على الطلب. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو سياسة ترشيد استخدام الطاقة وتحول الدول الصناعية من استخدام النفط في توليد الكهرباء إلى مصادر أخرى كالطاقة النووية والفحم. ونتج عن سياسة الترشيد تحسن كفاءة استخدام الطاقة المقاسة بكمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي انخفضت عالمياً بنسبة 20 في المائة خلال فترة العقد الأخير مقارنة بفترة التسعينات. فقد انخفضت كثافة استخدام الطاقة (أي تحسنت الكفاءة) بحوالي 17.5 في المائة في الدول الصناعية وبنسبة 12.5 في المائة في الدول النامية .

كما حدثت تحولات هيكلية هامة خصوصاً خلال العقد الماضي في أنماط الطلب العالمي على النفط، إذ ازداد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990-2010 بمقدار 20 مليون ب/ي، وكان نصيب الدول النامية من صافي الزيادة حوالي 16.5 مليون ب/ي أي أكثر من 80 في المائة من الزيادة في الطلب العالمي وكان نصيب الدول الآسيوية منها 12.5 مليون ب/ي. كما وأصبح واضحاً هيمنة النفط على قطاع النقل بشكل عام حيث لا يوجد حتى الآن على الرغم من السياسات والحوافز بديل اقتصادي وتقني لمنتجات البترول يحظى بقبول المستهلكين حيث لا يزال النفط يستحوذ على أكثر من 90 في المائة من حاجات ذلك القطاع من الوقود. يذكر أن الطلب على النفط في الدول الصناعية المتقدمة قد وصل إلى ذروته عند 50 مليون ب/ي عام 2005 وأخذ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 46 مليون ب/ي في نهاية العقد بسبب الاستجابة للأسعار والركود الاقتصادي وسياسات الطاقة والبيئة، وبالمقابل ازداد الطلب في الدول الناشئة بحوالي 12 مليون ب/ي. وأدى ذلك إلى زيادة حصتها من الطلب العالمي على النفط من 32 في المائة في بداية العقد إلى 42 في المائة بنهايته.

**العرض العالمي:** يعتمد العرض من النفط الخام على عوامل عدة أهمها حجم الاحتياطي المؤكد وسعر النفط وعلاقته بأسعار المصادر الأخرى البديلة، وعلى السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب وأنظمة الاستثمار لإنتاج النفط وبدائله. ويعتمد أيضاً على ظروف الإنتاج والتطور التقني والاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج. أما العرض من المنتجات النفطية فيعتمد على ظروف الاستثمار في مرافق التكسير التي تعتمد بدورها على أسعار واستخدامات تلك المنتجات والقوانين والمواصفات البيئية ومستوى العائد على الاستثمار في تلك المرافق وغيرها من العوامل. وكما هو الحال بالنسبة للطلب فقد حدثت تطورات عدة في جانب العرض من النفط سواء فيما يتعلق بقاعدة المورد ذاته (حجم الاحتياطي) أو ظروف وتكاليف ومناطق إنتاجه أو تنظيم الصناعة النفطية سواء فيما بين مراحل الصناعة (إنتاج الخام أو التكسير والتسويق) أو داخل كل مرحلة أو نوعية الملكية (أي شركات نفط تملكها الدولة أو شركات نفط عالمية).

ومن ناحية أخرى، أدت أسعار النفط، والتطورات التقنية وسياسات الطاقة المختلفة والسياسات المالية والضريبية في معظم دول العالم إلى الزيادة في إنتاج النفط من المناطق الصعبة والعصية على التطوير مما ساهم في التوسع في الاحتياطي العالمي من النفط والغاز. إذ ارتفع الاحتياطي من النفط من 1011.5 بليون برميل في عام 1990 إلى

1188.7 بليون برميل في عام 2010، على الرغم من زيادة متراكمة في الإنتاج تبلغ 538 بليون برميل خلال الفترة. وبالمقابل ارتفعت احتياطات الغاز من 122 تريليون متر مكعب إلى 188 تريليون متر مكعب على الرغم من إنتاج حوالي 49 تريليون متر مكعب خلال الفترة ذاتها. وهذا يدحض وجهة النظر المتشائمة المعروفة بذروة النفط "Peak Oil" التي ترى أنه نظراً لأن النفط مورداً ناضباً، فإن إنتاجه سوف يصل قريباً إلى أقصى مستوى ممكن، مما لا يكفي لمقابلة الطلب العالمي.

وظلت الدول العربية طوال الفترة كأهم الدول المنتجة والمصدرة في السوق العالمي للنفط مع أن حصتها في الإحتياطي العالمي إنخفضت من 62 إلى 57.5 في المائة بين 1990 و2010 بسبب الإضافات الكبيرة إلى الإحتياطي العالمي من النفط غير التقليدي في كندا وفنزويلا وغيرها، إلا أنها لا تزال صاحبة أعلى احتياطي يمكن استخراجه عالمياً عند 683.7 بليون برميل. وعلى الرغم من تذبذب إنتاجها من الخام وسوائل الغاز إلا أنها طوال الفترة حافظت على أعلى مستوى من الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في العالم، وخاصة في السعودية، مما أعطاها قوة وتأثير على مجريات السوق النفطية. أما إنتاجها من الغاز الطبيعي المسوق الذي لا يشمل على المحروق والمعاد حقنه، فقد استمر بالتزايد بمعدل 5.7 في المائة سنوياً خلال الفترة بغض النظر عن تطورات سوق النفط وإنتاجه، حيث ارتفع من 143 مليار متر مكعب في عام 1990 إلى 435.4 مليار متر مكعب في عام 2010، الملحق (1/10).

**المخزون التجاري والإستراتيجي:** تحتفظ الشركات العاملة في مجال البترول خصوصاً في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بمخزونات من الخام ومن المنتجات النفطية المكررة لأغراض تشغيلية سواء لأعمال التكرير لديها أو لمواجهة التقلبات في الطلب بسبب تغير أنماط الإستهلاك الموسمي من المنتجات. ويعتمد حجم المخزون التجاري على مستويات الأسعار السائدة والمتوقعة، وعلى تكاليف التخزين وغير ذلك من العوامل ذات طبيعة تجارية. ويتغير هذا المخزون بالزيادة أو النقصان اعتماداً على السلوك التجاري للشركات وعلى أنماط الطلب الموسمي. ويوجد حوالي نصف المخزون التجاري للدول الصناعية في الولايات المتحدة الذي يعتبر التغير في مخزونها مؤشراً هاماً للصناعة وللسوق العالمية. هذا وتقاس كفاية المخزون في فترة زمنية ما بمؤشرات عدة، منها مستوى المخزون في الشهر أو الأسبوع أو ربع العام المعني مقارنة بمتوسط السنوات السابقة (بالبراميل)، ويقاس أيضاً بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب أو الواردات البترولية (بالأيام).

وبسبب ذلك التغير في المخزون التجاري أو مؤشرات أصبح له تأثير على السوق والأسعار وخصوصاً خلال أزمات فائض أو شح المعروف. فقد وصل ذلك المخزون إلى أعلى مستوى سنوي له في الدول الصناعية في نهاية عام 1982 عند 2.786 مليون برميل تكفي 72 يوماً من استهلاكها، ووصل حجم المخزون إلى أدنى مستوى سنوي في نهاية 2002 عند 2.467 مليون برميل تكفي 50 يوماً من الإستهلاك. وقد بلغ متوسط حجم المخزون التجاري خلال الفترة 2000-2005 حوالي 51 يوماً للإستهلاك، مما يفسر إلى حد ما أحد أسباب تماسك الأسعار خلال تلك الفترة. وازداد المخزون التجاري مقاساً بالحجم أو بأيام الإستهلاك منذ عام 2005 ووصل إلى أعلى مستوى له في نهاية هذا العقد عند

58 يوماً ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض حجم الإستهلاك وبالتالي زيادة عدد أيام الإستهلاك التي يغطيها المخزون التجاري، إضافة لتدني أسعار الفائدة وبالتالي تكلفة التخزين، وكذلك مؤشرات أسواق النفط المستقبلية بتوقعات ارتفاع الأسعار.

وبالإضافة إلى المخزون التجاري الذي تحتفظ به الشركات للأسباب سالفه الذكر، قامت الدول الصناعية منذ أزمة النفط الأولى في عام 1973 ببناء مخزونات لأغراض استراتيجيه بحيث تستخدم في حالة انقطاع الإمدادات. ويوجد معظم المخزون الإستراتيجي الذي تمتلكه الحكومة في الولايات المتحدة، التي تستأثر بما يقارب من 47 في المائة من المخزون الإستراتيجي للدول الصناعية. أما بقية ذلك المخزون فيتواجد في اليابان، بينما تقوم الدول الأوروبية بإلزام منظمات على الإحتفاظ بمخزون لأغراض استراتيجيه. وقد ازداد حجم المخزون الإستراتيجي الأمريكي خلال العشرين عاماً الماضية من مليون برميل في عام 1990 إلى 725 مليون برميل في عام 2010.

**أسعار النفط:** ينعكس التفاعل بين آليات السوق (عرض وطلب ومخزون) بشكل مباشر على مستويات الأسعار، التي تشهد تقلبات مختلفة بناءً على ما هو سائد من عوامل في السوق. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية التفرقة بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات في محطات التكرير وأسعارها للمستهلك النهائي. فأسعار الخام تتأثر بظروف العرض والطلب والمخزون وبتنظيم السوق النفطية على المستوى العالمي، أما أسعار المنتجات المكررة فتتأثر بأسعار النفط الخام في كل منطقة جغرافية، وتكاليف التكرير، ومواصفات المنتجات فيها، وأما أسعارها للمستهلك النهائي فتتأثر بالعوامل السابقة مجتمعه إضافة إلى السياسات الضريبية في الدول المستهلكة، حيث تفرض معظمها ضرائب على استهلاك الغازولين والديزل في قطاع النقل سواء لغرض الحد من التلوث والازدحام أو لجني إيرادات سهلة التحصيل لميزانية الدولة. ولعل الضرائب على المنتجات في الدول الصناعية، وخصوصاً في أوروبا، هي الأعلى عالمياً. وهذه الضرائب تزايدت حتى أصبحت تشكل في بعض الدول أكثر من ثلاثة أضعاف سعر البرميل الخام.

**عامل المضاربة:** من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها حيث تزايد تأثيرها على الأسعار خلال فترة العقد الماضي، عامل المضاربة من خلال صناديق الإستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية. وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذ آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة. كما تلعب المصارف الإستثمارية لا سيما الأمريكية منها دوراً فاعلاً إلى جانب صناديق التحوط ومؤسسات ومصارف أوروبية عملاقة في هذه العملية، بالرغم من أن المصارف كانت مكثفة في السابق بتجارة العقود، إلا أنها بدأت مؤخراً تمتلك كميات فعلية وتشتري إنتاج حقول بأكملها ولفترة محددة. فعلى سبيل المثال، قام بنك مورجان ستانلي الأمريكي بإبرام عقد بالتعاون مع بنك دويتشه الألماني لشراء نحو 36 مليون برميل نفط من شركات بحر الشمال وضعت في تصرفها في الفترة 2007-2010، كما يمتلك بنك مورجان ستانلي نحو 10 مليون برميل نفط تمكنه من التدخل في السوق في أي لحظة يراها مناسبة. ويمكن القول بأن عمليات المضاربة تعتمد على صناعة المخاوف وترويجها الأمر الذي يعني توقع المزيد من التذبذبات في أسعار النفط في ظل الظروف المضطربة في معظم مناطق الإنتاج.



## التحديات في سوق البترول العالمية

أظهرت التطورات الحاصلة في السوق البترولية العالمية خلال الأعوام القليلة الماضية وجود تحديات تواجه الدول العربية المنتجة للبترول حاضراً ومستقبلاً. وتتمثل هذه التحديات في سياسات الطاقة في الدول المستهلكة الناجمة عن المخاوف المتزايدة في مجال أمن الطاقة، والاتفاقيات البيئية العالمية الخاصة بالتغيير المناخي والاحتباس الحراري.

### سياسات الطاقة في الدول المستهلكة

تمثل سياسات أمن الطاقة للدول المستهلكة الرئيسية في العالم تحدياً كبيراً بالنسبة لدول أوبك بشكل عام والدول العربية بشكل خاص لما يمكن أن يكون لها من آثار بالغة تؤثر ليس فقط في الطلب على النفط، بل كذلك أيضاً في جوانب أخرى منها، إمدادات مصادر الطاقة البديلة والإمدادات النفطية المستقبلية من دول خارج أوبك. علماً بأن بعض السياسات يتم اتخاذها لأسباب سياسية ليس لها علاقة بعوامل العرض والطلب، كما في الدعوة العلنية التي أطلقها الرئيس الأمريكي التي استهدفت نفط الشرق الأوسط على وجه التحديد وتخفيض اعتماد أمريكا عليه بواقع 75 في المائة بحلول عام 2025. وتجدر الإشارة إلى أن السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي أدت إلى تخفيض استهلاك النفط وزيادة درجة كفاءة استخدامه وتشجيع المصادر البديلة التي نتجت عن تغيير جذري في نمط استهلاك النفط واستبداله بشكل شبه كامل بأنواع الوقود الأخرى في قطاع توليد الكهرباء. وخلال السنوات الأخيرة، في ظل تصاعد أسعار النفط، قامت العديد من الدول المستهلكة باتخاذ إجراءات عديدة في مجال الطاقة ومنها تشجيع شركاتها بالاستثمار في مناطق خارج منطقة الشرق الأوسط لاعتبارات سياسية، وأصدرت قرارات باتجاه زيادة كفاءة الاستخدام وتشجيع ودعم المصادر البديلة لاعتبارات بيئية أو لها علاقة بأمن الطاقة.

وفي الوقت الذي لازال فيه الطلب العالمي على النفط، بشكل عام، يعاني من ظروف الأزمة المالية العالمية ويتكيف مع الظروف الجديدة، فإن السياسات الطاقوية للدول المستهلكة تزيد من الغموض وعدم اليقين الذي يسود مستقبل الطلب على النفط وبشكل خاص على الأمد البعيد. علماً بأن الإنعكاسات السلبية للسياسات الطاقوية على الطلب على النفط، تختلف تبعاً لطبيعة تلك السياسات وكيفية متابعتها من قبل الدول المختلفة، خصوصاً وأنه يوجد طيف واسع من السياسات الطاقوية التي يمكن الاختيار منها حسب الأهداف المستهدفة لمتخذي القرار. وإن ما يبرر القلق المتزايد للدول المنتجة هو الدعم والتشجيع وتقديم المحفزات بشتى الطرق الذي تقدمه حكومات الدول المستهلكة لتطوير مصادر طاقة بديلة تستخدم تقنيات نقل متطورة بهدف تطوير منظومة نقل جديدة لا تعتمد على النفط أو الوقود السائل بشكل عام. وهذا ما يجعل السياسات الطاقوية بمثابة تحدٍ كبير للصناعة النفطية بشكل عام، ومصدر قلق مشروع للدول العربية المنتجة التي تمتلك احتياطي نفط هائلة وتعتبر المصدر الرئيسي لأية زيادة مستقبلية في الطاقات الإنتاجية من النفط في العالم. خصوصاً وأن ما يشغل تلك الدول هو ضمان الطلب على صادراتها النفطية المستقبلية، سواء كانت في شكل نفط خام أو منتجات نفطية، والتي على أساسها يمكن وضع البرامج للاستثمارات المستقبلية التي تتطلبها عمليات توسيع الطاقات الإنتاجية والتصديرية والتكريرية في الوقت المناسب وبشكل يتواءم مع طبيعة الطلب على صادراتها من النفط والمنتجات النفطية.



### الإتفاقيات البيئية العالمية الخاصة بالتغيير المناخي والاحتباس الحراري

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيير المناخي وبروتوكول كيوتو المصاحب لها أهم وأشمل الاتفاقيات التي تعنى بشؤون البيئة على النطاق العالمي. إذ تضع تلك الاتفاقية والبروتوكول مساراً لما سمي بدول الملحق الأول في الاتفاقية (الدول الصناعية ودول الاتحاد السوفيتي السابق) لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والتي من أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق أنواع الوقود الأحفوري المختلفة. ونظراً لأن النفط يشكل أهم تلك المصادر فإن سياسات الحد من الانبعاث لا بد وأن تتركز على تقليص استهلاكه بمختلف الطرق والوسائل. وقد ورد بعضها في أحكام الاتفاقية وترك البعض الآخر لظروف كل دولة من دول الملحق. وتشير الدراسات العديدة التي أجرتها بعض المصادر ومنها الأمانة العامة لمنظمة أوبك، إلى أن استهلاك النفط وأسعاره وبالتالي عائداته ستتأثر سلباً من جراء تطبيق التزامات كيوتو لتخفيض انبعاث غازات الدفيئة بدرجة تختلف باختلاف السياسات وعدد الدول التي تطبق تلك الالتزامات. وقد أدرجت أوبك ودولها منذ البداية خطورة الوضع واحتمال تأثير تلك الاتفاقيات عليها وعملت على المشاركة في المفاوضات العالمية الخاصة بموضوع البيئة بالتنسيق مع الدول النامية الأخرى مؤكدة من خلال ذلك على ضرورة حماية مصالح الدول النامية المصدرة للنفط في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، وتجنب وضع قيود في هذا المجال على الدول النامية المستهلكة للنفط مثل الصين والهند، وهما المصدر الرئيسي لنمو الطلب العالمي على النفط في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور.

ومن العوامل الأخرى التي قد تؤثر في مستقبل الطلب على النفط خلال العقود القادمة التقنيات الخاصة بتطوير الوقود البديل في قطاع النقل وتقنيات إنتاج المركبات التي تسير بخلايا الوقود، خصوصاً وأن المنتجات النفطية تساهم بحوالي 90-95 في المائة من استهلاك قطاع النقل الذي يستحوذ بدوره على أكثر من 50 في المائة من الاستهلاك العالمي من النفط. ومن تلك التقنيات ما له علاقة بالوقود الحيوي أو السيارات الكهربائية الهجينة التي تسير بالغازولين والبطارية والسيارة التي تعمل بخلية وقود الهيدروجين، على ضوء تزايد الاهتمام العالمي بالجوانب البيئية، والبحث عن مصادر أكثر نظافة للبيئة.

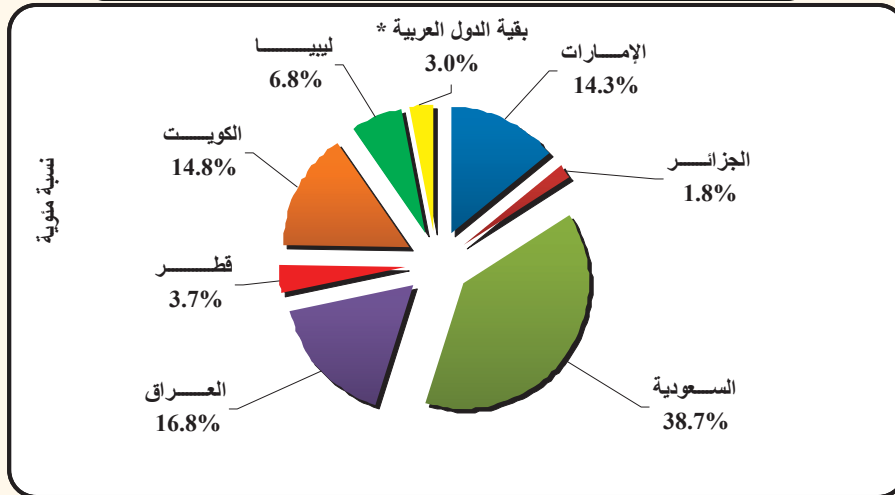
### موقع الدول العربية في سوق البترول العالمية

تستحوذ الدول العربية المنتجة للنفط على الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمية المؤكدة من النفط والغاز، وتقوم بإنتاجهما وتصديرهما إلى الأسواق العالمية. ويقع على عاتق الدول العربية المنتجة و المصدرة للبترول أعباء كثيرة، منها مواصلة اضطلاعها بدور ايجابي نحو استقرار السوق البترولية نظرا للمساهمة الكبيرة للبترول في التنمية الاقتصادية فيها، وهو ما يجعل من الأهمية بمكان تعزيز التعاون المشترك وتنسيق السياسات الخاصة بالبترول إقليمياً ودولياً من أجل العمل على مواجهة التطورات والتحديات التي تواجهها الصناعة البترولية بشكل عام. وفيما يلي استعراض لأهم مؤشرات الطاقة التي تعكس الدور الرئيسي والمهم للدول العربية المنتجة للبترول خلال العقدين الماضيين.

إحتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي: شهدت احتياطيات الدول العربية المؤكدة من النفط الخام تطورا ملحوظا خلال فترة العقدين الماضيين، فخلال عام 1990 بلغت احتياطيات الدول العربية 628.3 مليار برميل، أي ما يشكل حوالي 62 في المائة من الإجمالي العالمي الذي كان قد بلغ 1011.5 مليار برميل آنذاك. وأخذ حجم الاحتياطيات المؤكدة للدول العربية في الارتفاع إلى أن وصل إلى حوالي 683.7 مليار برميل في عام 2010 على الرغم من انخفاض الحصة إلى 57.5 في المائة، نظرا للارتفاع الملحوظ في الإجمالي العالمي الذي بلغ 1188.7 مليار برميل خلال العام نفسه، الملحق (1/10).

وفيما يتعلق بتوزيع الاحتياطي النفطي العربي على الدول العربية، فقد تركز معظم احتياطي الدول العربية في السعودية التي تستأثر بنسبة 38.7 في المائة منه، يلي ذلك العراق الذي تصل حصته من إجمالي احتياطيات الدول العربية نحو 16.8 في المائة، ثم الكويت التي تستحوذ على 14.8 في المائة من احتياطيات الدول العربية، والإمارات وليبيا وقطر والجزائر بحصة 14.3 في المائة و6.8 في المائة و3.7 في المائة و1.8 في المائة من الإجمالي العربي تباعا، الملحق (2/5) والشكل (1).

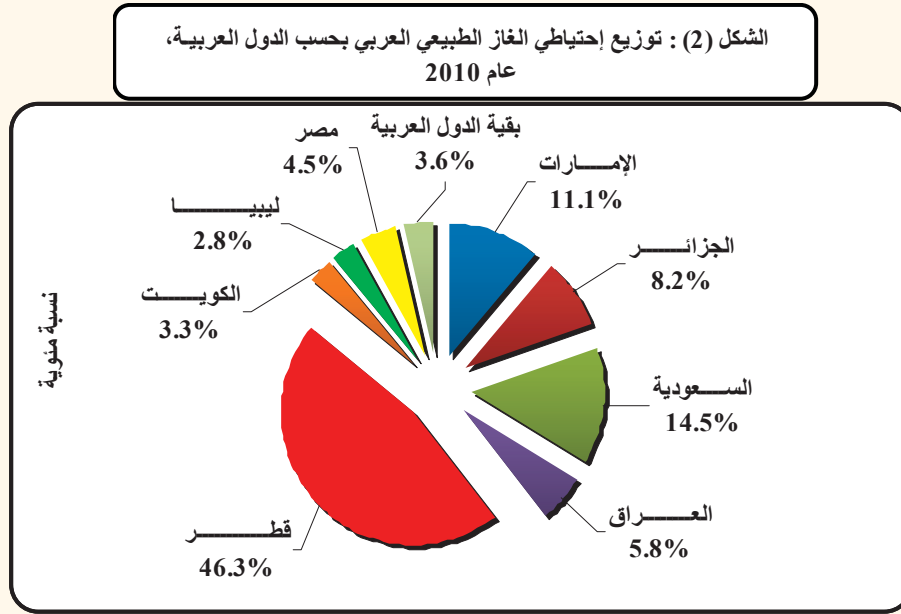
الشكل (1) : توزيع الإحتياطي العربي المؤكد من النفط الخام على الدول العربية، عام 2010



\* بقية الدول العربية هي البحرين وتونس و سورية ومصر و عمان والسودان واليمن .  
المصدر: منظمة أوبك، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، 2011.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي (المصاحب وغير المصاحب) فقد ارتفعت إحتياطيات الدول العربية منه خلال الفترة 1990-2010 من 25.8 تريليون متر مكعب في نهاية عام 1990 إلى نحو 54.8 تريليون متر مكعب في عام 2010، لترتفع بذلك حصتها من الإجمالي العالمي من 19.3 في المائة إلى 29.1 في المائة. وفيما يتعلق بتوزيع إحتياطي الغاز الطبيعي على الدول العربية فرادى، فمن الملاحظ تركز معظمه في دولة قطر (بالتحديد في حقل الشمال) حيث تستأثر بنسبة 46.3 في المائة منه، ثم السعودية بحصة 14.5 في المائة، والإمارات بحصة 11.1 في المائة، والجزائر بحصة

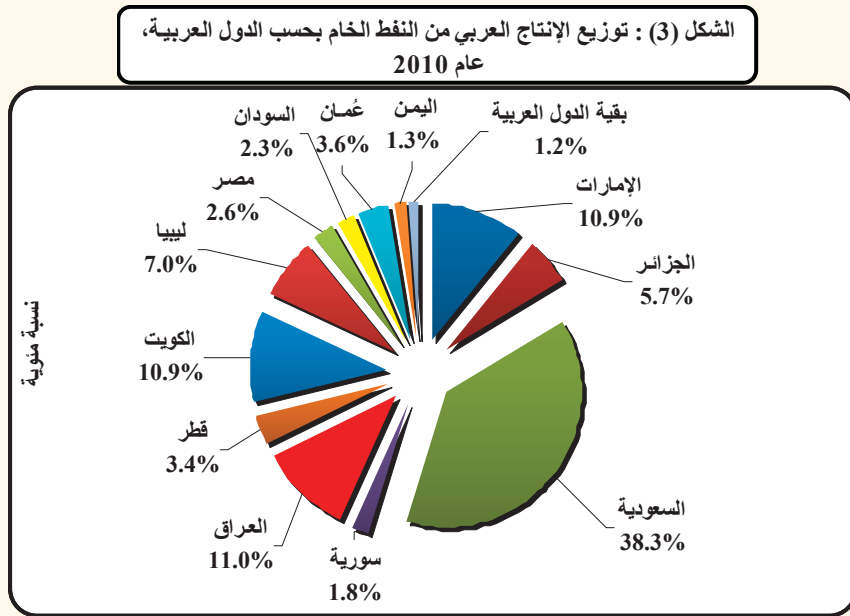
8.2 في المائة، والعراق بحصة 5.8 في المائة، ومصر بحصة 4.5 في المائة، والكويت وليبيا وعمان بحصص 3.3 في المائة و2.8 في المائة و1.7 في المائة على التوالي، الملحق (3/5) والشكل (2).



\* بقية الدول العربية هي البحرين وتونس و سورية و عمان والسودان واليمن .  
المصدر: الملحق (3/5).

**إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول العربية:** يرتبط إنتاج سبع دول عربية أعضاء في منظمة أوبك بما تتخذه هذه المنظمة من قرارات تتعلق بالحصص الإنتاجية من النفط الخام. وبشكل عام مر إنتاج الدول العربية بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2010. ففي عام 1990 وصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى 18.3 مليون ب/ي، أي ما يشكل حوالي 30 في المائة من الإجمالي العالمي، وفي عام 2004 ارتفع إنتاج الدول العربية ليصل إلى 23.1 مليون ب/ي، أي ما يمثل نحو 31.4 في المائة أيضا من الإجمالي العالمي. وفي عام 2010 وتمشيا مع الاتفاق بشأن الحصص الإنتاجية المحددة من قبل منظمة أوبك، انخفض إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى 21.2 مليون ب/ي. مشكلاً 29.4 في المائة من الإجمالي العالمي، الملحق (1/10).

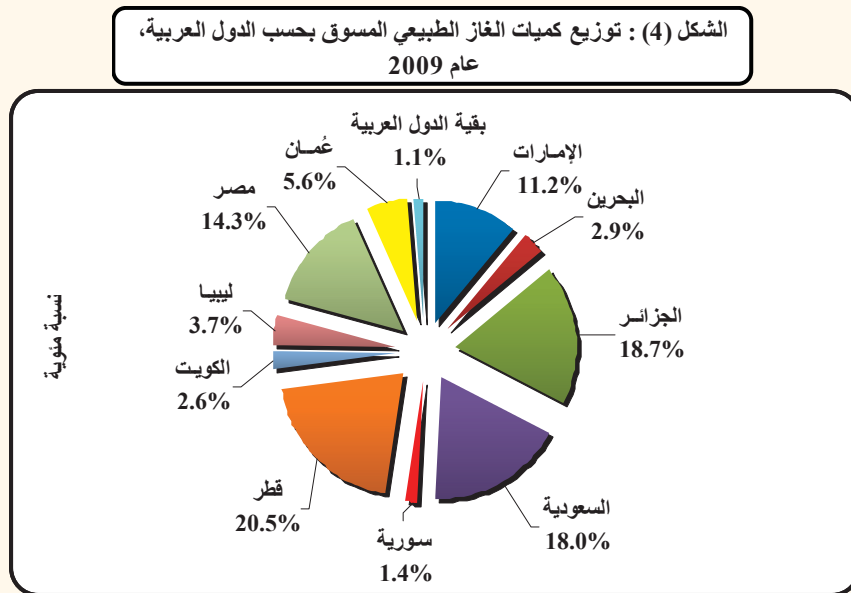
وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد استأثرت السعودية بالجزء الأكبر من إنتاج الدول العربية من النفط الخام خلال عام 2010، حيث وصل إنتاجها إلى حوالي 8.1 مليون ب / ي ما يمثل 38.3 في المائة منه، وما نسبته 11.3 في المائة من الإنتاج العالمي، فالعراق الذي وصل إنتاجه إلى 2.3 مليون ب/ي مستأثراً بحصة 11 في المائة من الإجمالي العربي و3.2 في المائة من الإجمالي العالمي. يلي ذلك الإمارات و الكويت التي وصل إنتاج كل منهما إلى 2.3 مليون ب / ي أي بحصة 10.9 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية ونحو 3.2 في المائة من الإنتاج العالمي لكل منهما، الملحق (4/5) والشكل (3).



المصدر: الملحق (4/5).

كما ارتفع إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق، الذي لا يشمل الكميات المعاد حقنها والمحروقة منه، من 143 مليار متر مكعب في عام 1990 إلى حوالي 435.4 مليار متر مكعب في عام 2009، لترتفع بذلك حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي من 7 في المائة فقط إلى نحو 14.6 في المائة خلال ذات الفترة، الملحق (1/10).

وفيما يخص توزيع إجمالي الغاز الطبيعي المسوق للدول العربية، فقد استحوذت قطر على خمس الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي العربي 20.5 في المائة، ثم الجزائر بحصة 18.7 في المائة، والسعودية بحصة 18 في المائة، ومصر بحصة 14.3 في المائة، والإمارات بحصة 11.2 في المائة، وعمان وليبيا بحصص 5.6 في المائة و3.7 في المائة، تبعاً، الملحق (5/5) والشكل (4).



المصدر: الملحق (5/5).

استهلاك النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية: ارتفع استهلاك الدول العربية من مصادر الطاقة المختلفة بشكل عام من 4.4 مليون برميل مكافئ لنتف يوميا في عام 1990 (منها 2.7 مليون ب م ن ي من النفط، و1.6 مليون ب م ن ي من الغاز الطبيعي) إلى 10.9 مليون ب م ن ي في عام 2010 (منها 5.7 مليون ب م ن ي من النفط، و4.9 مليون ب م ن ي من الغاز الطبيعي). ويعود ذلك الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الارتباط الوثيق بين الاستهلاك والتوسع العمراني لتلبية متطلبات النمو السكاني المتزايد في الدول العربية، وارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي المتزايد، ومشاريع تطوير البنية التحتية والتوسع في قطاع الخدمات ومواصلة توسيع القاعدة الصناعية عن طريق إنشاء صناعات جديدة أو التوسعة التي تشهدها المشاريع القائمة. ويظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الرئيسيين للطاقة في الدول العربية، فحصتهما من استهلاك الطاقة في الدول العربية بلغت حوالي 98 في المائة في عام 2010.

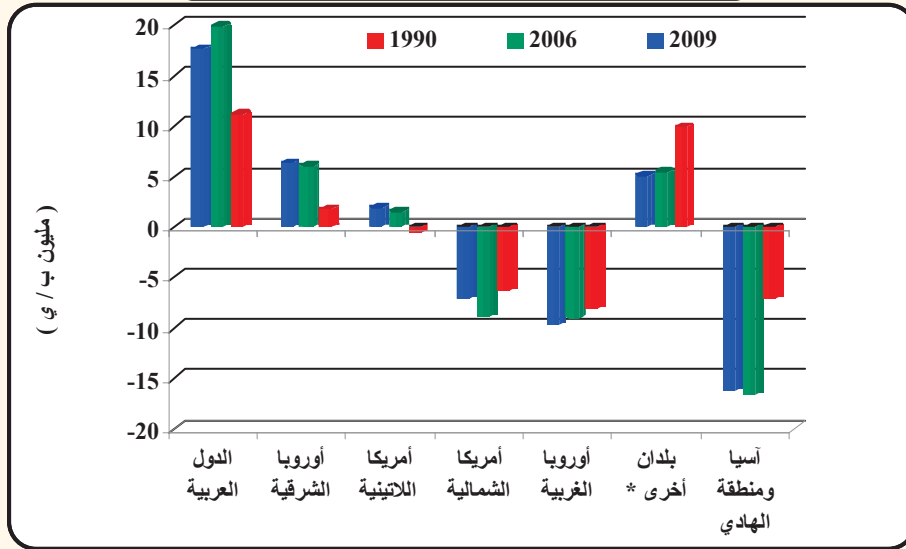
الجدير بالذكر أن الدول العربية غير المنتجة للبترول، قد شكل استهلاكها من مصادر الطاقة المختلفة نحو 6 في المائة فقط من إجمالي الاستهلاك العربي خلال عام 2010. فقد شكل استهلاكها من النفط نحو 7.8 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية، بينما استهلاكها من الغاز الطبيعي مثل 1.5 في المائة فقط من الإجمالي العربي.

الصادرات العربية للنفط والغاز الطبيعي: مرت صادرات الدول العربية من النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الفترة 1990-2009 بمراحل مختلفة اتسمت بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فقد وصلت في عام 1990 إلى 11.5 مليون ب/ي أي ما يشكل نحو 29 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، ثم ارتفعت بشكل تدريجي لتصل 18.7 مليون ب/ي في عام 2009 مشكلة 35.7 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية التي بلغت 52.3 مليون ب/ي.

أما مجمل الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي بنوعيه - الغاز الطبيعي المسيل والغاز الطبيعي عبر الأنابيب - على المستوى العالمي، فقد وصل إلى حوالي 975.2 مليار متر مكعب في عام 2010، وقد شكلت صادرات الدول العربية منها نحو 20.6 في المائة أي حوالي 200.5 مليار متر مكعب. وشكل الغاز الطبيعي المسيل ما نسبته 65 في المائة من إجمالي الغاز المصدر من الدول العربية، أما النسبة المتبقية وقدرها 35 في المائة فتمثل صادرات الجزائر وليبيا عن طريق الأنابيب باتجاه أوروبا، وصادرات مصر عبر خط الغاز العربي، وصادرات قطر من خلال مشروع دولفين.

الميزان النفطي وميزان الغاز الطبيعي العربي: عند موازنة حجم الصادرات والواردات النفطية للدول العربية بالمقارنة مع بعض المجموعات الدولية الأخرى خلال فترة العقدين الماضيين، يلاحظ تزايد الفائض في الميزان النفطي الذي تتمتع به الدول العربية من 11.2 مليون ب/ي في عام 1990 إلى 17.6 مليون ب/ي في عام 2009، وكذلك في دول أوروبا الشرقية، بما في ذلك دول الإتحاد السوفيتي سابقاً، من 1.8 مليون ب/ي إلى 6.3 مليون ب/ي. وأما في بقية دول الشرق الأوسط وأفريقيا فقد تراجع فائض الميزان النفطي من 9.9 مليون ب/ي إلى 5.1 مليون ب/ي خلال الفترة نفسها. تعاني بعض المجموعات الدولية الأخرى كمجموعة الدول الآسيوية ومنطقة المحيط الهادي من عجز في الميزان النفطي والذي ارتفع من 7.1 مليون ب/ي في عام 1990 إلى 16.3 مليون ب/ي في عام 2009، وكذلك في دول أوروبا الغربية التي ارتفع العجز فيها من 8.1 مليون ب/ي إلى 9.7 مليون ب/ي للفترة ذاتها، الشكل (5).

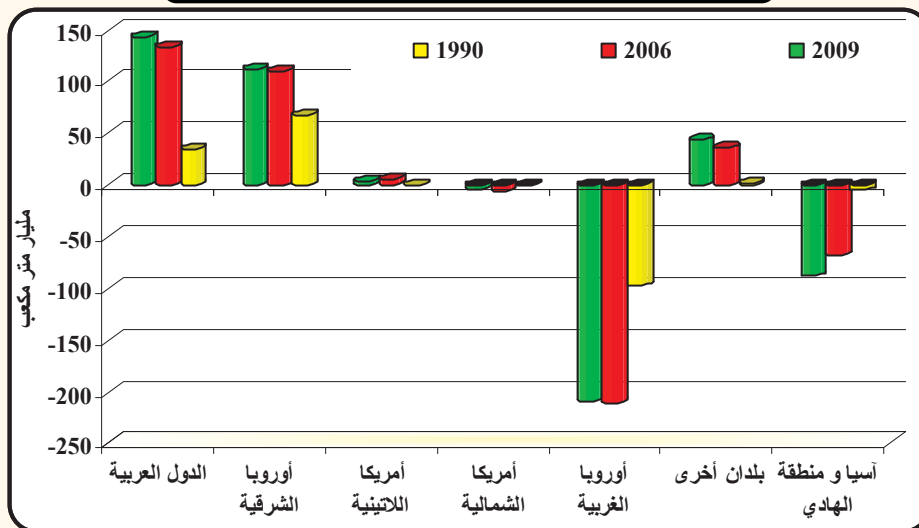
الشكل (5): الميزان النفطي وفق المجموعات الدولية  
2009-1990



المصدر: منظمة أوبك، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.  
\* تشمل دول الشرق الأوسط وأفريقيا باستثناء الدول العربية.

وعند موازنة حجم الصادرات من الغاز الطبيعي مع حجم الواردات منه خلال الفترة ذاتها، حسب المجموعات الدولية المختلفة، يتبين أن الدول العربية تتمتع بفائض في ميزان الغاز الطبيعي، والذي ارتفع من 34.5 مليار متر مكعب في عام 1990 إلى 143 مليار متر مكعب في عام 2009، وكذلك ارتفع فائض دول أوروبا الشرقية بما في ذلك الإتحاد السوفيتي السابق من 67.6 إلى 111.7 مليار متر مكعب خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل نلاحظ أن دول أوروبا الغربية تعاني من عجز في ميزان الغاز الطبيعي. والذي ارتفع من 98 مليار متر مكعب في عام 1990 إلى 209.3 مليار متر مكعب في عام 2009، وكذلك الحال بالنسبة لدول آسيا ومنطقة المحيط الهادي التي ارتفع عجزها من 4.6 مليار متر مكعب إلى 88 مليار متر مكعب، و أمريكا الشمالية التي ارتفع العجز فيها من 1.1 مليار متر مكعب إلى 4.1 مليار متر مكعب خلال الفترة ذاتها، الشكل (6).

الشكل (6): ميزان الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية  
خلال الفترة 2009-1990



المصدر: منظمة أوبك، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

الوضع المستقبلي للدول العربية المنتجة في السوق البترولية العالمية: إن التغيرات في المشهد العالمي لأسواق الطاقة عموماً أوجد فرصاً وفرض تحديات على الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومنها الدول العربية. لقد أصبح جلياً أن التقلبات في أسواق النفط تؤثر على إنتاج وصادرات وإيرادات النفط وحجم وأنماط الاستثمار في إنتاجه وتكريره، وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى استراتيجيات التنويع الاقتصادي وأساليب إدارة الإيرادات النفطية. لقد أصبح مستقبل النفط عالمياً وتوقعات الطلب والعرض منه وتطور الأسواق العالمية محدداً هاماً لاستراتيجيات التنمية في الدول العربية المصدرة للنفط لما لذلك من تأثير على خياراتها بالنسبة للإنتاج والاستثمار والاستهلاك المحلي والصادرات من النفط والغاز وبالتالي استدامة النمو والرفاهية .

وتشير توقعات المنظمات والهيئات المتخصصة في استشراف الطلب المستقبلي على الطاقة إلى أن معظم الزيادة في احتياجات العالم من الطاقة للعقدين القادمين سيتم تلبيتها من أنواع الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) والتي من المتوقع أن تحافظ على حصة 83 في المائة في مزيج الطاقة العالمي لعام 2030. ويذكر أيضاً أن النفط والغاز لوحدهما سيشكلان نسبة 55 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة المستهلكة في عام 2030.

وبناء على توقعات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في تقريرها السنوي حول آفاق الطاقة العالمية لعام 2009 ، فإن الطلب العالمي على النفط بحسب السيناريو المرجعي سينمو بمعدل 1 في المائة سنوياً بين عامي 2008 و 2030، حيث سينمو بمعدل 2.2 في المائة في الدول النامية التي سيرتفع استهلاكها من النفط بحوالي 21 مليون ب/ي خلال الفترة، منها نسبة حوالي 41 في المائة مصدرها الصين، وفي المقابل سينخفض طلب الدول الصناعية بحوالي 3 مليون ب/ي بحلول عام 2030. يذكر أن صافي الزيادة في العالم بين عامي 2010 و 2030 ستبلغ 20.5 مليون ب/ي (معظمها من الدول النامية) وسيستحوذ قطاع النقل على نصف تلك الزيادة تقريباً، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
توقعات الطلب العالمي على النفط،  
(مليون برميل يومياً)

التغير ما بين عامي 2010 و 2030	2030	2015	2008	
3.1-	40.1	41.2	43.2	الدول الصناعية منها :
1-	21.8	22.2	22.8	أمريكا الشمالية
1-	12	12.2	13	أوروبا
1.2-	6.2	6.8	7.4	بلدان آسيا و المحيط الهادي
21.2	56.2	40.2	35	الدول النامية منها :
8.6	16.3	10.4	7.7	الصين
3.5	9.9	7.6	6.4	الشرق الأوسط
0.7	5.3	4.7	4.6	الاتحاد السوفيتي سابقاً منها :
0.3	3.1	2.8	2.8	روسيا
20.5	105.2	88.4	84.7	إجمالي الطلب العالمي

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، تقرير آفاق الطاقة العالمية، عام 2009.



أما بالنسبة للطلب على الغاز الطبيعي، تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية، و بحسب السيناريو المرجعي الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة سياسات الطاقة والبيئة التي تم تبنيها في الدول المستهلكة الرئيسية، أن الاستهلاك العالمي من الغاز سينمو بمعدل سنوي 1.4 في المائة، وفي الدول النامية بمعدل 2.5 في المائة سنوياً. وتتوقع أن تصل الزيادة في الطلب العالمي على الغاز في العقدين القادمين إلى 1148 مليار متر مكعب، وسيبلغ نصيب الدول النامية منها حوالي 81 في المائة، لتزداد حصتها من الطلب العالمي من 36 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 50 في المائة في عام 2030. وتتوقع الوكالة أن يتركز الطلب على الغاز في قطاع توليد الكهرباء والقطاع الصناعي وأن يشكل طلب كل من الصين والهند ودول الشرق الأوسط على الغاز حوالي 65 في المائة من الزيادة في طلب الدول النامية.

أما في جانب الإمدادات، فتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تساهم دول منظمة أوبك ، ومن ضمنها سبع دول عربية، بنحو 85 في المائة من النمو في الإنتاج العالمي من النفط التقليدي وغير التقليدي وسوائل الغاز خلال الفترة 2008 - 2030، وبينما يشكل النفط التقليدي حوالي 84 في المائة من إجمالي الإمدادات العالمية في الوقت الحاضر، من المتوقع أن تتخفف مساهمته إلى حوالي 72 في المائة في عام 2030 بسبب الزيادة في إنتاج النفط غير التقليدي الذي يشمل الوقود الحيوي ورمال النفط من كندا و النفط الثقيل أو تحويل الغاز والفحم إلى المنتجات البترولية. هذا بالإضافة إلى الزيادة في سوائل الغاز الطبيعي الناتجة عن التوسع في عمليات إنتاج الغاز في مناطق مختلفة من العالم والتي تقدر بـ 8.2 مليون ب/ي، والتي ستساهم بلدان أوبك بنسبة 78 في المائة منها. وتبعاً لهذه التوقعات فإن الدول العربية الأعضاء في أوبك ستساهم بحوالي 49 في المائة من الزيادة المتوقعة في إنتاج بلدان أوبك، أو 41 في المائة من الزيادة في الإمدادات العالمية، الملحق (2/10).

أما بالنسبة للإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي، فتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يزداد الإنتاج من 3167 مليار متر مكعب عام 2008 إلى 4297 مليار متر مكعب عام 2030 وأن تساهم الدول النامية بأكثر من 90 في المائة من تلك الزيادة وتساهم منطقة الشرق الأوسط بحوالي 30 في المائة من الزيادة في الإنتاج العالمي من الغاز خلال الفترة.

ويترتب على التقديرات السابقة للعرض والطلب العالميين على النفط والغاز الطبيعي في السيناريو الأساس لكل منها نتائج عدة حول حركة التجارة العالمية فيها. إذ أن الصادرات والواردات من النفط من المتوقع أن تزداد بنسبة زيادة قدرها 33 في المائة لتصل إلى 63 مليون ب/ي عام 2030. أما صادرات الغاز العالمية فمن المتوقع أن تزداد بما نسبته 48 في المائة لتبلغ 990 مليار متر مكعب في عام 2030، يذكر أن معظمها ستكون تجارة بحرية على شكل غاز طبيعي مسيل. وسيكون الشرق الأوسط وبالأخص الدول العربية، محور حركة التجارة العالمية للنفط كما كانت خلال العقود الماضية، يضاف إليها الغاز في الوقت الحاضر وخاصة من دولة قطر.

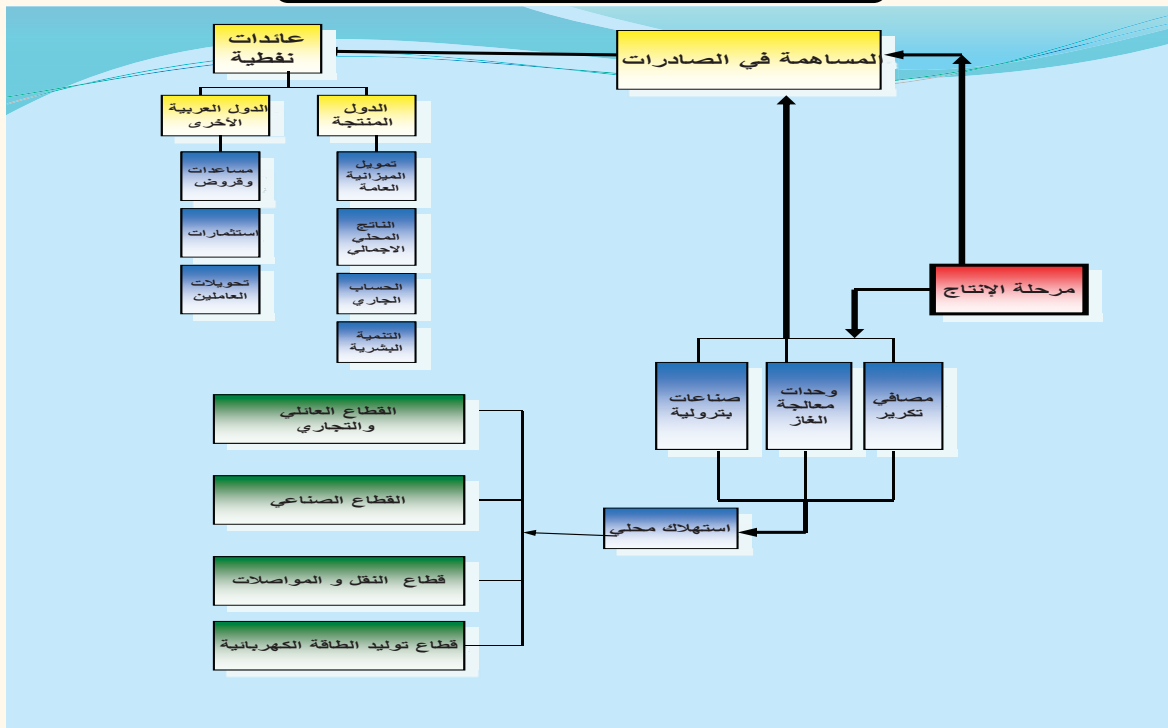
## قنوات تأثير سوق البترول العالمية على الإقتصادات العربية

لعب النفط والغاز الطبيعي منذ سبعينات القرن الماضي دوراً أساسياً في تطوير اقتصادات الدول العربية النفطية . فالنفط والغاز الطبيعي سلع ضرورية تستخدم كمصادر للطاقة، إذ يمهدان السبيل لبناء قاعدة صناعية متطورة في قطاع

التكرير والبتروكيماويات، ويمثلان أهم مصادر الطاقة الضرورية للاستهلاك في القطاعات الأخرى كالنقل والقطاع المنزلي والتجاري. وبالإضافة إلى استخدام الطاقة في القطاعات سافة الذكر، فهي تستخدم أيضا في تشغيل النشاطات المرتبطة بقطاع الطاقة ذاته، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومصافي تكرير النفط، ومرافق تصنيع الغاز الطبيعي وتسييله، إضافة إلى عمليات نقل النفط والغاز الطبيعي. ونظرا لطبيعة الدول النفطية من حيث انتشار مرافق إنتاج الطاقة، فقد أصبح قطاع الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية أكبر مستهلك للوقود بحصة تزيد عن 40 في المائة من إجمالي الطاقة المستخدمة، يليها في الأهمية قطاع المواصلات والنقل بمختلف أنواعه بحصة تصل إلى الثلث، أما القطاع العائلي والتجاري فيبلغ حجم استخدامه حوالي 24 في المائة.

وتقوم الدول المنتجة الرئيسية للنفط والغاز بتصديرهما إلى الأسواق العالمية، مما يترتب عليه الحصول على إيرادات بترولية تؤثر بصورة كبيرة على إقتصادات الدول العربية المنتجة. فتلك العوائد تؤثر على الدخل الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي والميزانية العامة في الدول النفطية. ويتم إنفاق هذا الدخل على سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفير النقد الأجنبي، وما يترتب عليه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية. ويبين الشكل (7) حلقة تأثير النفط والغاز الطبيعي على التنمية عن طريق الاستهلاك والاستخدام في القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية، وعن طريق الصادرات النفطية وبالتالي توفير عائدات لها تأثير على الإقتصادات العربية من ناحية أخرى.

الشكل (7): حلقة تأثير النفط والغاز الطبيعي على التنمية



المصدر: ورقة بعنوان "واقع دور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية"، صادرة عن الإدارة الاقتصادية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مقدمة للملتقى الحادي والعشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز، 27-31 مارس، الكويت.

## استهلاك الطاقة في الدول العربية

تعكس موازين الطاقة في الدول العربية تطور الاقتصادات العربية وحاجتها من النفط والغاز الطبيعي، ويرتبط نمو استهلاك الطاقة ارتباطاً وثيقاً بمعدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وكذلك بمستوى أسعار الطاقة، مما ينعكس على تنامي إجمالي استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة فيها. فقد بلغ استهلاك الدول العربية من الطاقة في عام 2010 حوالي 10.8 مليون برميل مكافئ نفط/يوم مقارنة مع 4.4 مليون عام 1990، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 4.6 في المائة، يذكر أن الاستهلاك قد تركز في الدول العربية المنتجة<sup>(2)</sup> للبتترول التي استحوذت على نسبة 94 في المائة من الاستهلاك العربي، والنسبة المتبقية (6 في المائة) كانت موزعة على الدول العربية غير المنتجة له.

مع العلم أن معدل النمو الحالي لاستهلاك الطاقة أقل بكثير من معدلات النمو في فترة السبعينات التي وصلت إلى 12.8 في المائة سنوياً. ويعزى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة في السوق المحلية في العديد من الدول العربية، علاوة على ما تنتهجه بعض الدول العربية من سياسات ترشيد استهلاك الطاقة. وتشير البيانات إلى أن معدل استهلاك الطاقة في الدول العربية يفوق نظيره في المجموعات الدولية الأخرى، باستثناء دول آسيا والمحيط الهادي، مما أدى إلى زيادة حصة الدول العربية في إجمالي الطاقة المستهلكة عالمياً من حوالي 2.7 في المائة في عام 1990 إلى حوالي 5.3 في المائة في عام 2010.

وقد أدى النمو المتزايد لاستهلاك الطاقة في الدول العربية إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من 7.3 برميل مكافئ نفط عام 1990 إلى 11.4 برميل مكافئ نفط عام 2010، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 2.3 في المائة. مع العلم أن هناك تباين في متوسط استهلاك الفرد بين الدول العربية المختلفة لأسباب عديدة، من أهمها توفر مصادر الطاقة واختلاف الهياكل الاقتصادية والتنوع في مصادر الدخل القومي وسياسات التسعير في السوق المحلية. فمعدله للدول العربية المنتجة للبتترول في عام 2010 قد بلغ نحو 16 برميل مكافئ للفرد الواحد، مقابل 3 براميل فقط لكل فرد لمجموعة الدول العربية الأخرى.

أما بخصوص هيكل استهلاك الطاقة، فقد شهد خلال العقدين الماضيين تغيرات في أنواع الوقود المستخدم في استهلاك الطاقة في الدول العربية. ففي الوقت الذي بلغت نسبة استهلاك المنتجات النفطية في عام 2010 حوالي 53 في المائة مقارنة مع 61 في المائة في عام 1990، زادت نسبة استخدام الغاز الطبيعي لتصل إلى 45.4 في المائة في عام 2010 مقارنة مع 35 في المائة في عام 1990. وتشكل المنتجات النفطية المصدر الأساسي للطاقة في الدول العربية رغم تناقص أهميتها النسبية وانخفاض نصيبها من إجمالي الاستهلاك. إلا أنه من الناحية الكمية فقد تضاعف الاستهلاك العربي من المنتجات النفطية من 2.7 مليون ب م ن/ي في عام 1990 إلى 5.7 مليون ب م ن/ي في عام 2010، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.8 في المائة. ويعزى الانخفاض النسبي في نصيب المنتجات النفطية من إجمالي الاستهلاك إلى سياسة إحلال الغاز الطبيعي محل النفط وخاصة في مجال توليد الطاقة الكهربائية. وقد نتجت تلك السياسة إلى زيادة استهلاك الدول العربية من الغاز الطبيعي بنحو 3.4 مليون ب م ن ي ما بين عامي 1990 و2010، حيث

(2) تضم مجموعة الدول المنتجة للبتترول (14) دولة هي: السعودية، الكويت، الإمارات، العراق، قطر، عمان، ليبيا، الجزائر، مصر، سوريا، البحرين، تونس، اليمن، والسودان.

ارتفع من 1.5 مليون ب م ن ي في عام 1990 إلى 4.9 مليون ب م ن ي في عام 2010، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 6.1 في المائة، مما أدى إلى تقلص الفجوة بين حصة النفط والغاز الطبيعي المستهلك عربياً.

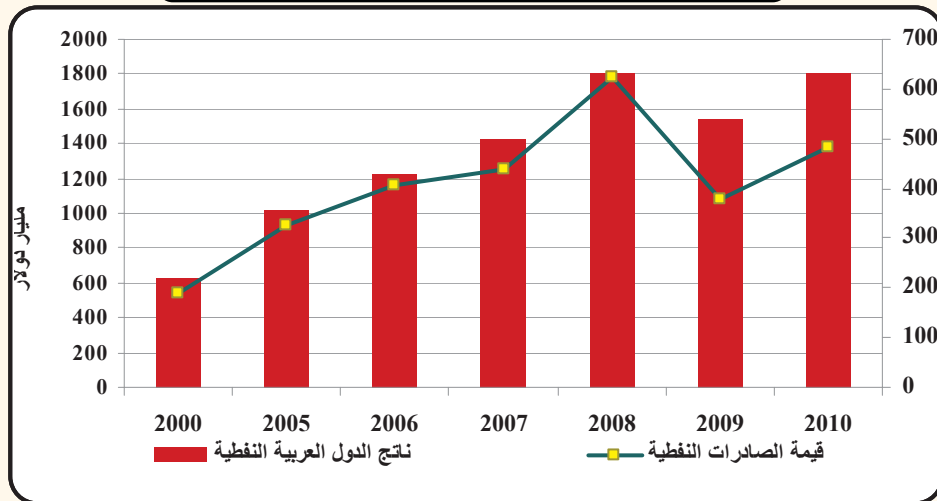
### قنوات التأثير في الدول العربية المنتجة للبتترول

تتأثر إقتصادات الدول العربية المنتجة الرئيسية للبتترول، في الدرجة الأولى، بالعائدات النفطية التي تلعب دوراً رئيسياً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. وعلى الرغم من أن العائدات النفطية كانت في بداية السبعينات منخفضة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، إلا أنها أثرت بصورة ملموسة في اقتصادات هذه الدول حيث مكنتها من التوسع في تمويل برامج التنمية المختلفة.

**العائدات النفطية والنمو الإقتصادي:** شكلت العائدات النفطية للدول المنتجة الرئيسية للبتترول المحرك الرئيسي للنمو فيها، حيث استخدمت هذه الدول عائدات النفط لبناء وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل والرخاء الاجتماعي لمواطنيها. ولقد تزايدت أهمية العائدات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتجة للبتترول من 30 في المائة في عام 2000 لتصل إلى أعلى نسبة خلال العقدين الماضيين، وهي 34.6 في المائة في عام 2008، ثم لتتخفف بعد ذلك وتصل إلى نحو 27 في المائة في عام 2010.

ولقد صاحب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية، انخفاض العائدات النفطية بنحو 245 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت 39 في المائة مقارنة مع عام 2008 لتصل إلى 378.6 مليار دولار. وفي الوقت نفسه، انخفض معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة 14 في المائة ليصل إلى 1545 مليار دولار. وبعد أن استرد الإقتصاد العالمي عافيته خلال عام 2010، أدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في أسعار النفط الذي صاحبه ارتفاع في العائدات النفطية لتصل إلى 483 مليار دولار. وقد كان لذلك الأثر الإيجابي على النشاط الإقتصادي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1801 مليار دولار في عام 2010، الملحقان (3/10) و(4/10) والشكل (8).

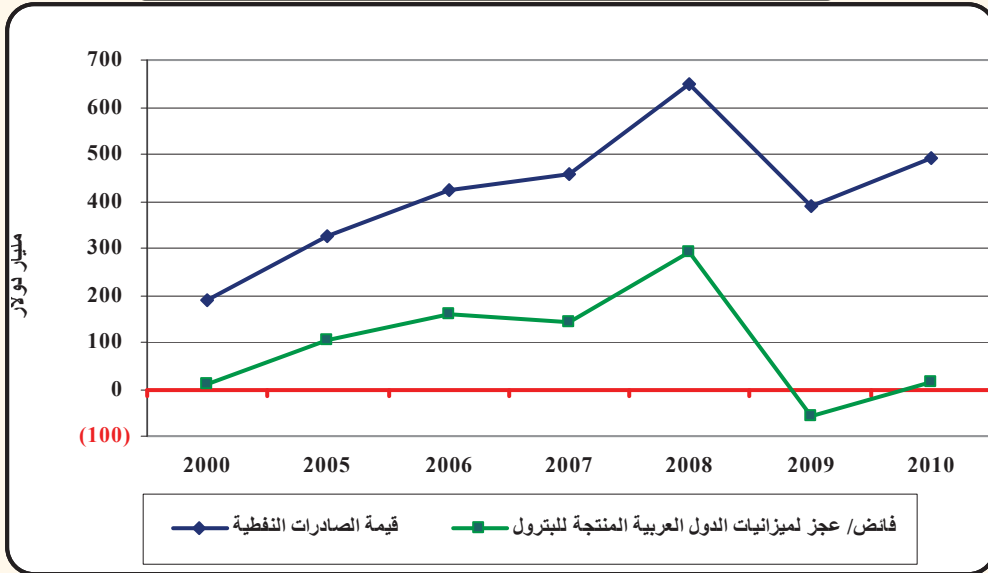
الشكل (8): تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي  
2010 - 2000



المصدر: الملحقان (3/10) و(4/10).

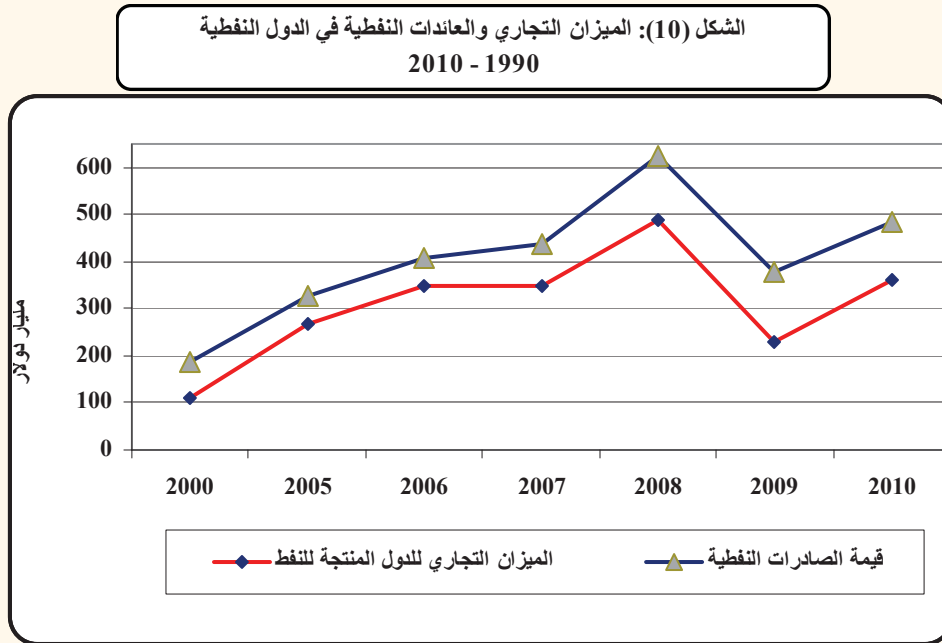
العائدات النفطية والموازنة العامة: ارتفعت العائدات النفطية في الدول العربية النفطية لتصل في عام 2005 إلى 325 مليار دولار مقارنة بنحو 188 مليار في عام 2000، ولقد ترتب عن ذلك ارتفاع الفائض في الميزانية العامة من 8.9 مليار دولار إلى 105 مليار دولار عام خلال ذات الفترة. ولم تشهد الدول المنتجة للبترول أي عجز في ميزانيتها العامة خلال الفترة 2000 - 2008 بفضل الارتفاع المستمر في العائدات النفطية. وقد وصل الفائض في الموازنة العامة إلى أعلى مستوى له بلغ حوالي 289 مليار دولار في عام 2008، عندما بلغت العائدات النفطية أعلى مستوى لها أيضاً خلال ذات العام وهو 623 مليار دولار، وعندما انخفضت العائدات في عام 2009 صاحب ذلك تحول الفائض إلى عجز بمقدار 66.4 مليار دولار خلال ذات العام، وفي عام 2010 ارتفعت العائدات النفطية مرة أخرى بنسبة 27.5 في المائة لتصل إلى 483 مليار دولار، وقد صاحب ذلك تحول العجز إلى فائض في الموازنة العامة للدول العربية المنتجة الرئيسية للبترول بلغ 29.3 مليار دولار عام 2010، الشكل (9).

الشكل (9): العائدات النفطية وفائض / عجز الموازنات العامة في الدول النفطية 2010 - 2000



المصدر: الملحقان (3/10) و(4/10).

العائدات النفطية وميزان المدفوعات: لعب النفط دوراً أساسياً في التجارة الخارجية للدول المنتجة للبترول وفي موازينها التجارية. ولقد اتخذ الميزان التجاري في الإقتصادات البترولية منحى تصاعدياً خلال فترة العقد الماضي، وارتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بتطورات أسعار النفط وحجم الإنتاج، وعمل التحسن الملموس في أسعار النفط بدءاً من عام 2003 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصل إلى 268 مليار دولار في عام 2005 مقارنة بفائض مقداره 110 مليار دولار في عام 2000، ليصل إلى أعلى مستوى له وهو 488.6 مليار دولار في عام 2008 ثم انخفض بمقدار النصف تقريباً في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية ليصل إلى 228 مليار دولار ولبترتفع مرة أخرى في عام 2010 ليلبلغ 362 مليار دولار، وذلك تماشياً مع ذات التطورات التي شهدتها العائدات النفطية للدول العربية خلال ذات الفترة، الملحق (4/10) والشكل (10).



المصدر: الملحقان (3/10) و(4/10).

**العائدات النفطية وصناديق الثروة السيادية:** انتهج عدد من الدول العربية المنتجة للبترول سياسات مختلفة لتحديد آثار التذبذب بالنسبة لإيراداتها النفطية من ضمنها إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية يختلف ظروف إنشائها فيما بين الدول. وتهدف تلك الصناديق بشكل أساسي إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق استقرار الأنفاق العام ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية إلى الميزانية. وقد اختارت بعض الدول العربية النفطية ومنها دول مجلس التعاون وسيلة إنشاء صناديق للعدالة بين الأجيال بمسميات وقواعد مختلفة كصندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت، وصندوق الاحتياطي الحكومي في عمان وقطر، وهيئة ابوظبي للاستثمار، وذلك لادخار جزء من الإيرادات النفطية وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي لتشكل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه في الأمد البعيد. وينطوي هذا المسار على تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى " ثروة " على الأرض.

وتختلف تقديرات أصول تلك الصناديق من جهة إلى أخرى، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية لست دول عربية نفطية، وهي الإمارات و الكويت وقطر وعمان و الجزائر وليبيا إلى تراوحها ما بين 588 مليار دولار كحد أدنى و 1233 مليار دولار كحد أعلى للتقديرات، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية لبعض الدول العربية  
فبراير 2008

(مليار دولار)

التقديرات العليا	التقديرات الدنيا	
875	250	الإمارات (هيئة أبوظبي للاستثمار)
213	213	الكويت (هيئة الاستثمار الكويتية)
50	30	قطر (هيئة الاستثمار القطرية)
2	2	عمان (صندوق الاحتياطي العام للدولة)
43	43	الجزائر
50	50	ليبيا
<b>1233</b>	<b>588</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: ماجد المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، النفط والتعاون العربي، العدد 129، ربيع 2009.

قنوات التأثير على اقتصادات الدول العربية المستوردة للبتترول

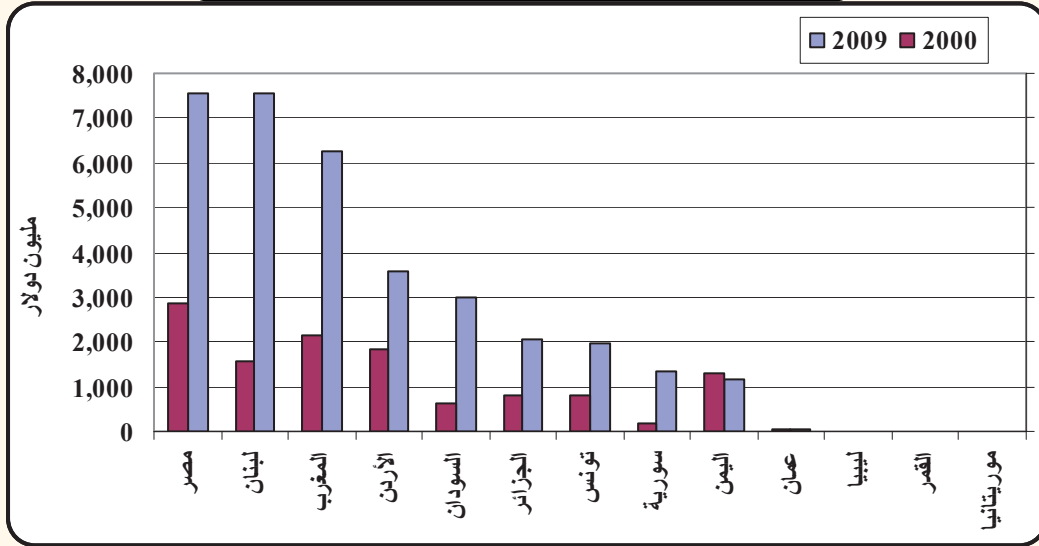
لقد كان للتطورات المختلفة التي شهدتها سوق البترول العالمية خلال العقد الماضي وما صاحبها من حدوث تقلبات كبيرة في أسعار النفط، وبالتالي على إنتاجه عربيا و العائدات المحققة من قبل الدول العربية المنتجة له، الأثر الواضح والجلي على اقتصادات الدول العربية المستهلكة للبتترول. ففي الجانب الايجابي، منحت الإيرادات النفطية الدول العربية غير النفطية فرصاً وإمكانات لتطوير قطاعاتها الاقتصادية، وذلك من خلال انتقال جزء من الأموال النفطية إليها في شكل منح وقروض ثنائية ومتعددة الأطراف، بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات المباشرة إليها من الدول المنتجة الرئيسية للنفط، وخاصة منها دول الخليج العربية. كما ساهمت تحويلات العاملين من الدول النفطية إلى الدول العربية المرسله للعمالة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وساهمت العائدات النفطية وتوفر النفط والغاز أيضا في تعزيز العمل العربي المشترك عن طريق التعاون العربي في شبكات النفط والغاز الطبيعي القائمة والمزمع إنشائها بالإضافة إلى مشاريع الربط الكهربائي. أما في الجانب السلبي فقد كان للارتفاع المستمر في أسعار النفط و بلوغها مستويات غير مسبوقة خلال العقد الماضي الأثر السلبي الواضح على عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي للدول العربية المستهلكة للبتترول.

**تحويلات العاملين:** تساهم تحويلات العاملين مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية حيث تشكل، بالإضافة إلى عائدات السياحة، مصدراً هاماً من مصادر العملات الأجنبية. وتشير التقديرات إلى أن تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية، قد ارتفعت من 12.2 مليار دولار في عام 2000 إلى 23.7 مليار دولار في عام 2006، ثم إلى 34.6 مليار دولار في عام 2009، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 12.3 في المائة. يذكر أن الإجمالي المتراكم لتحويلات العاملين خلال الفترة 2009-2000 قد بلغ 232.3 مليار دولار، أي بمتوسط سنوي بلغ 23.2 مليار دولار. وعلى مستوى الدول



فرادى، ارتفعت تحويلات العاملين إلى مصر من 2.8 مليار دولار في عام 2000 إلى 7.6 مليار دولار في عام 2009، وإلى الأردن من 1.8 مليار دولار إلى 3.6 مليار دولار، وإلى لبنان من 1.6 مليار دولار إلى 7.6 مليار دولار، الملحق (5/10) و الشكل (11).

الشكل (11) : تطور تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية للتحويلات عامي 2009 و 2000



المصدر: الملحقان (5/10).

وتجدر الإشارة إلى أن تحويلات العاملين إلى الأردن ومصر ولبنان وسورية كان مصدرها الرئيسي الدول النفطية في الخليج العربي، حيث بلغ إجمالي تحويلات العاملين من هذه الدول 6.5 مليار دولار في عام 2000، أي ما يشكل 53 في المائة من الإجمالي، وارتفع في عام 2009 إلى 20 مليار دولار مشكلا نسبة 58 في المائة من الإجمالي. وقد وصل المجموع التراكمي لتحويلات العاملين إلى الأردن ومصر ولبنان وسورية خلال فترة العقد الماضي حوالي 128 مليار دولار مستأثرة بنسبة 55 في المائة من الإجمالي المتراكم لتحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية. بينما تحويلات العاملين إلى تونس والجزائر والمغرب تأتي بشكل رئيسي من الاتحاد الأوروبي.

أما نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ متوسط النسبة لمجموع الدول العربية المستقبلية حوالي 4.5 في المائة عام 2009، حيث شكلت تحويلات عام 2009 ما نسبته 21.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبنان و 14.3 في المائة للأردن و 7 في المائة للمغرب و 5.1 في المائة للسودان، و 4 في المائة لمصر.

وبشكل عام، بلغ المجموع التراكمي لتحويلات العاملين خلال الفترة 2000-2009 حوالي 233.1 مليار دولار، واحتلت لبنان المركز الأول حيث بلغت تحويلات العاملين إليها مقدار 47.4 مليار دولار ونسبة 20.3 في المائة من الإجمالي خلال الفترة ذاتها، وجاءت المغرب ومصر في المرتبة الثانية والثالثة بإجمالي 46.1 مليار دولار و45.8 مليار دولار على التوالي، ونسبة 19.8 في المائة و 19.7 في المائة من الإجمالي.

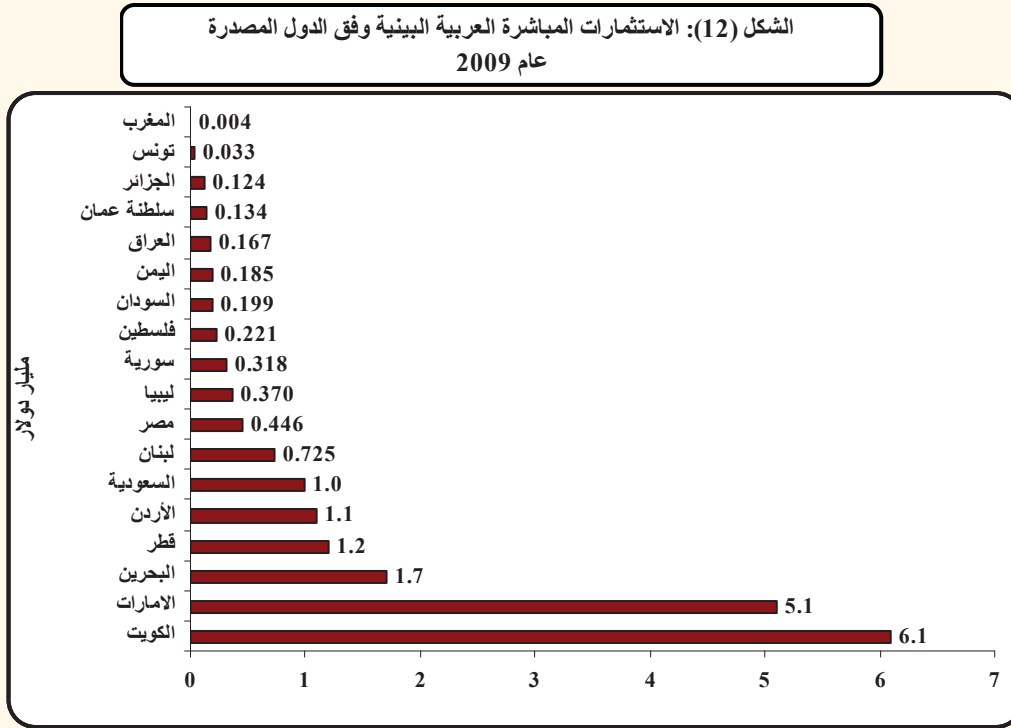
**تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البيئية<sup>(3)</sup>:** لقد استفادت الدول العربية غير النفطية من الارتفاعات في أسعار النفط العالمية خلال العقد الماضي، حيث وجهت العديد من الدول العربية المصدرة للنفط، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، الكثير من الاستثمارات للدول العربية الأخرى، وذلك بحثاً عن تنوع مكونات محافظتها الاستثمارية سواء جغرافياً أو من خلال تنوع الأصول المالية. وتزامن تدفق رؤوس الأموال العربية مع تزايد الفوائض النفطية في الدول المنتجة للنفط، صاحب ذلك سياسات تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار واستكمال الأطر القانونية في الدول العربية الأخرى. وعلى الرغم من صعوبة حصر أثر التدفقات الاستثمارية بين الدول العربية، إلا أنه يمكن الاسترشاد ببعض البيانات التي تصدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول هذه التدفقات. فتشير هذه البيانات إلى أن الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البيئية يقدر بحوالي 163.4 مليار دولار في الفترة 1985-2009، أي بمعدل تدفق سنوي بلغ 6.5 مليار دولار. يذكر أنه هناك شح في بيانات الاستثمار المباشر العربي البيئي، حيث اقتصرت البيانات على 8 دول عربية مضيئة للاستثمار فقط، وهي: الإمارات، السعودية، مصر، الأردن، اليمن، المغرب، تونس وليبيا. ووفق البيانات المجمعة عن هذه الدول، فقد بلغ إجمالي تدفق الاستثمارات العربية المباشرة البيئية نحو 19.2 مليار دولار خلال عام 2009 مقارنة بـ 2.4 مليار دولار في عام 2001.

وقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيئة للاستثمارات العربية البيئية للعام 2009، حيث بلغت قيمتها 11.6 مليار دولار وبحصة 60.4 في المائة من الإجمالي، تليها الإمارات بحوالي 3.7 مليار دولار وحصة 19 في المائة، مصر بحوالي 1.7 مليار دولار وحصة 8.9 في المائة، الأردن بحوالي 756 مليون دولار وحصة 3.9 في المائة، اليمن بحوالي 652 مليون دولار وحصة 3.4 في المائة، المغرب بحوالي 642 مليار دولار وحصة 3.3 في المائة من الإجمالي، تونس بحوالي 164 مليون دولار وحصة 0.9 في المائة، وليبيا بحوالي 47.5 مليون دولار وحصة 0.2 في المائة.

وعلى صعيد توزيع تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيئي قطاعياً، تشير البيانات الواردة من أربع دول عربية إلى أن معظم الاستثمارات العربية البيئية تركزت في قطاعي الصناعة والخدمات بحصة بلغت 95 في المائة، إذ استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 52 في المائة من الإجمالي، وقطاع الخدمات على ما نسبته 43 في المائة من الإجمالي، والزراعة 0.23 في المائة. وتشير البيانات المتوفرة عن 8 دول عربية مصدرة للاستثمارات المباشرة البيئية (الإمارات، الأردن، تونس، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، والسعودية) وموزعة حسب دولة إقامة المستثمر العربي، أن الكويت تصدرت المجموعة باستثمارات بلغت قيمتها حوالي 6.1 مليار دولار، ونسبتها 31.9 في المائة من إجمالي الاستثمارات

(3) المرجع: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

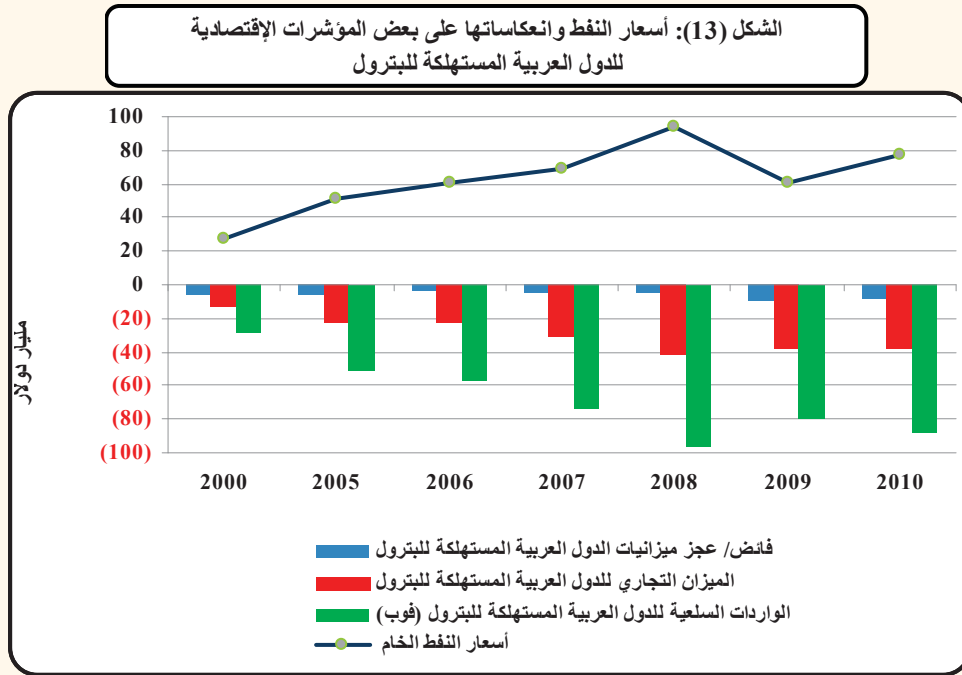
العربية البينية. ثم تلتها الاستثمارات المصدرة من الإمارات والبالغة 5.1 مليار دولار وما نسبته نحو 26.3 في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، وحلت البحرين بالمركز الثالث، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 1.7 مليار دولار وما نسبته نحو 8.7 في المائة من الإجمالي. في حين بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة من قطر حوالي 1.2 مليار دولار وحصة 6.5 في المائة. ثم جاءت الأردن باستثمارات صادرة بلغت حوالي 1.1 مليار دولار وحصة 5.8 في المائة، الشكل (12).



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

تأثيرات أسعار النفط على بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي للدول العربية المستوردة: لقد كان للتقلبات المستمرة والارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال فترة العقد الماضي انعكاسا واضحا على عدد من مؤشرات الإقتصاد الكلي للدول العربية المستوردة للبترو. فقد تضاعفت أسعار النفط بين عامي 2000 و 2005 لتصل إلى 50 دولار للبرميل وإلى 60 دولار للبرميل في عام 2006 وإلى 70 دولار للبرميل في عام 2007، وتتخطى حاجز 90 دولار للبرميل في عام 2008، وظلت محافظة على مستوياتها المرتفعة في عام 2010 لتبلغ 77 دولار للبرميل. وقد أدى الاتجاه التصاعدي وبشكل كبير في الأسعار العالمية للنفط إلى استمرار العجز في الميزانيات العامة للدول العربية المستوردة للبترو خلال فترة العقد الماضي ليصل إلى أعلى مستوياته في عام 2009 وهو 9 مليار دولار، وكذلك في استمرار العجز في الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول العربية الذي ارتفع من 13 مليار دولار في عام 2000 إلى 31.5 مليار دولار في عام 2007، وإلى أعلى مستوى له وهو 42 مليار دولار في عام 2008، وإلى 38.6 مليار دولار في

عام 2010. و من جهة أخرى ساهم الارتفاع في أسعار النفط إلى ارتفاع فاتورة الواردات السلعية للدول العربية المستوردة للبترول، فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعية من 29 مليار دولار في عام 2000 إلى 51.7 مليار دولار في عام 2005 لتبلغ أعلى مستوى لها في عام 2008، بقيمة 96.4 مليار دولار وتستقر عند 87.6 مليار دولار في عام 2010، الشكل (13).



المصدر: الملحق (4/10).

### دور البترول في تعزيز التعاون بين الدول العربية

أدى التطور في صناعة النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية إلى تمهيد الطريق لزيادة التعاون فيما بين الدول العربية، وذلك في إطار الشركات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، والمشاريع العربية المشتركة القائمة حالياً، مثال ذلك خط أنابيب نقل النفط "سوميد" الممتد من خليج السويس إلى ميناء غرب الاسكندرية، ومشروع خط أنابيب الغاز العربي، ومشروع دولفين لنقل الغاز القطري إلى الإمارات. بالإضافة إلى المشاريع المشتركة قيد الدراسة وأخرى قيد التنفيذ منها ربط العراق بمنظومة خط الغاز العربي، وخطوط الغاز التي تربط بين كل من قطر والبحرين، وبين ليبيا ومصر، وبين ليبيا وتونس، وبين تونس والجزائر.

ففيما يخص التعاون العربي في إطار الشركات النفطية المشتركة، بادرت منظمة أوابك إلى إنشاء مشروعات مشتركة يرتبط نشاطها بقطاعات حيوية في الصناعة البترولية كالشركة العربية البحرية لنقل البترول التي تهدف إلى امتلاك أسطول من ناقلات النفط والغاز والمنتجات البترولية والقيام بنقل هذه المواد. و الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن،

التي تهدف إلى القيام بعمليات الإصلاح والصيانة الدورية للسفن. والشركة العربية للاستثمارات البترولية التي أنشئت لغرض الإسهام في رؤوس الأموال وتمويل الصناعات البترولية في أوسع مجالاتها. والشركة العربية للخدمات البترولية، التي تهدف إلى القيام بتنفيذ مشاريع الخدمات النفطية مثل عمليات حفر الآبار وصيانتها، ودراسة هندسة المكامن وجيولوجيا البترول.

أما فيما يتعلق بالتعاون في مجال المشاريع المشتركة، فيعتبر خط الغاز العربي أحد أهم مشروعات التعاون العربي في مجال الغاز الطبيعي الذي يربط أربع دول عربية هي مصر والأردن وسوريا ولبنان، ولاحقاً العراق. وبعد اكتمال مرحلته سيربط المشروع بين ثلاث قارات، وهي آسيا وإفريقيا وأوروبا. يهدف المشروع في البداية إلى تصدير الغاز المصري إلى كل من الأردن وسوريا ولبنان والاستفادة منه في تغطية استهلاك الغاز في هذه الدول. وفي مرحلة لاحقة، وبعد انضمام العراق، سيتم تصدير الغاز المصري والعراقي إلى تركيا وعبرها إلى أوروبا. ويحقق المشروع فوائد متبادلة للأطراف المشتركة فيه. فعلى الجانب المصري مثلاً يضمن المشروع لمصر تحقيق عوائد مالية جراًء تصدير الغاز الذي شهد طفرة في إنتاجه وتسييله وتصديره، وما يترتب على ذلك من تعظيم لتلك العائدات، أما الدول العربية المستوردة (الأردن وسوريا ولبنان) فإنها ستتمكن من الحصول على احتياجاتها من الغاز الطبيعي بسعر اقتصادي جيد. فضلاً عن أن تلك الدول سوف تتقاضى رسوم مرور عندما يكتمل المشروع ويبدأ تصدير الغاز إلى الأسواق خارج المنطقة العربية. ويعتبر المشروع بمثابة بداية لأول شبكة غاز عربية ودمج لأسواق الغاز للبلدان المشاركة لتكوين سوق غاز إقليمية مع توفير مصادر غاز آمنة ومستقرة للبلدان المشاركة.

ويعتبر مشروع دولفين للغاز أهم ما تحقق في مجال تجارة الغاز البينية في دول مجلس التعاون، ويهدف المشروع إلى توفير كميات كبيرة من الغاز المستخرج من حقل الشمال القطري ونقله عبر خط لأنابيب الغاز تحت مياه الخليج العربي إلى الإمارات. كما تم توسيع نطاق المشروع لتصدير بعض الكميات من الغاز القطري إلى عُمان. ويعد المشروع من أهم المشاريع الإقليمية في المنطقة في مجال الغاز الطبيعي، ويمثل تنويعاً لرؤية مشتركة لكل من الإمارات وقطر وعمان، ويمكن اعتباره بمثابة اللبنة الأولى لمد شبكة خطوط غاز في دول الخليج.